



**Tikrit Journal of Administrative  
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



## **The impact of exchange rate fluctuations on exports in Iraq for the period (2004-2020)**

Researcher: Maher Majed Sobhi  
College of Administration and Economics  
University of Fallujah

[mahereconomic@gmail.com](mailto:mahereconomic@gmail.com)

Assist. Prof. Dr. Khaled Rokan Awwad  
College of Administration and Economics  
University of Fallujah

[khalid\\_rokan@uofallujah.edu.iq](mailto:khalid_rokan@uofallujah.edu.iq)

### **Abstract:**

The research aims to clarify the impact of foreign exchange rate fluctuations on non-oil exports in Iraq during the period (2004-2020), The research problem focused on studying an important problem in the Iraqi economy, which is the lack of clarity and uncertainty surrounding the impact of foreign exchange rate fluctuations against the Iraqi dinar in the trade balance. The most effective parallel market during the period, (2004–2020), While the results of the standard analysis proved that the data of the independent variable and the dependent variable achieved the characteristic of stillness at the first difference for both variables, according to the unit root tests of (P.P) to ensure the inactivity of the time series and there are no integrated variables of degree I(2), Which necessitated the use of the ARDL model in estimating the relationship between the variables in the short and long terms, The results of the long-term response showed a weak adverse effect between the exchange rate and non-oil exports despite the increase in the exchange rate of the US dollar against the Iraqi dinar. It is noted that the volume of non-oil exports has decreased, this is due to the weakness of the production apparatus in covering the demand for goods and services. In addition, most Iraqi exports are oil exports, which are not subject to exchange rate changes, as their prices are set globally according to the forces of supply and demand. The exchange contributed in one way or another to the decline in the volume of non-oil exports.

**Keywords:** Exchange rate, trade balance, non-oil exports, (ARDL) model.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق  
للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

أ.م.د. خالد روكان عواد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الفلوجة

الباحث: ماهر ماجد صبحي  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الفلوجة

**المستخلص:**

يهدف البحث إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على الصادرات غير النفطية في العراق خلال المدة (2004-2020)، وتركزت مشكلة البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف

الأجنبي أمام الدينار العراقي في الميزان التجاري، ولغرض الوصول إلى هدف البحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها كان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية الأكثر فاعلية خلال المدة (2004-2020)، في حين أثبتت نتائج التحليل القياسي أن بيانات المتغير المستقل والمتغير التابع حققت صفة السكون عند الفرق الأول لكلا المتغيرين وفق اختبارات جذر الوحدة لـ (P.P) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2)، مما استوجب استخدام نموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وأظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي ضعيف بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية بالرغم من زيادة سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي، فإنه يلاحظ انخفاض حجم الصادرات غير النفطية، ويعزى ذلك إلى ضعف الجهاز الانتاجي في تغطية الطلب على السلع والخدمات إلى جانب ذلك أن أغلب الصادرات العراقية هي صادرات نفطية والتي لا تخضع إلى تغيرات أسعار الصرف إذ تحدد أسعارها عالمياً وفق قوى العرض والطلب، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يشير إلى أن زيادة سعر الصرف ساهمت بشكل أو بآخر إلى انخفاض حجم الصادرات غير النفطية.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الميزان التجاري، الصادرات غير النفطية، نموذج (ARDL).  
**المقدمة**

يُعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومنانته، إذ يساهم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية، بعدّه أداة اقتصادية تحليلية للاقتصاد القومي من حيث هيكله الانتاجي والتصدير، وتعدّ سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (الاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين عدة، الذين أدركوا شدة المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد، ولما كان العراق كغيره من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار مقابل الدولار فبعد مرحلة التغيير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي عام (2003) حصل بعض التحسن في أسعار الصرف ولاسيما بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) وما تمخض عنه من استقلالية السلطة النقدية في البلد إذ قام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي من خلال استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية.

ولغرض الوصول إلى هدف البحث تم تقسيمة على مباحث عدة إذ تضمن المبحث الأول منهجية البحث (مشكلة البحث، فرضية البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، هيكلية البحث، حدود البحث)، بينما تناول المبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري، فيما ركز المبحث الثالث على بيان أثر سعر الصرف الأجنبي على الصادرات في العراق، أما المبحث الرابع تناول تقدير العلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية خلال مدة الدراسة.

## المبحث الأول: منهجية البحث (مشكلة البحث، فرضية البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، هيكلية البحث، حدود البحث)

أولاً. مشكلة البحث: يركز البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي في الصادرات غير النفطية والنتائج المترتبة على ذلك.

ثانياً. فرضية البحث: يركز البحث على فرضية رئيسية هي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل وطرديّة بين المتغير المستقل والمتمثل بسعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية خلال المدة (2004-2020).

ثالثاً. أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من خلال:

1. دراسة أثر التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وانعكاس هذه التقلبات على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الصادرات غير النفطية بشكل خاص.
2. يُعد سعر الصرف أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها مختلف الدول ومنها العراق للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة وعلى الميزان التجاري بصورة خاصة وتبرز أهمية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال الدور الذي يلعبه سعر الصرف على الصادرات غير النفطية.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الصادرات غير النفطية في العراق فضلاً عن تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية خلال مدة الدراسة.

خامساً. منهج البحث: تم اعتماد المنهج الاستنباطي لدراسة وتحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية خلال مدة الدراسة، باستخدام البرنامج القياسي (Eviews v.9) في تقدير نتائج العلاقة.

سادساً. حدود البحث:

1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي كحد مكاني.
  2. الحدود الزمانية: يغطي البحث مدة زمنية تقدر بـ (17) عام تمتد من عام (2004) لغاية عام (2020) من أجل معرفة تأثير سعر الصرف الأجنبي على الصادرات غير النفطية في العراق.
- سابعاً. هيكلية البحث: من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها فقد قسم البحث على مباحث عدة إذ تضمن المبحث الأول منهجية البحث (مشكلة البحث، فرضية البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، هيكلية البحث، حدود البحث)، بينما تناول المبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري، فيما ركز المبحث الثالث على بيان أثر سعر الصرف الأجنبي على الصادرات في العراق، أما المبحث الرابع تناول تقدير العلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية خلال مدة الدراسة.

## المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري

أولاً. مفهوم سعر الصرف: تضمنت الكثير من الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة لسعر الصرف، وقد اختلف الباحثون في إعطاء المفهوم المناسب لسعر الصرف، استناداً لروية كل واحد منهم لهذا

المفهوم، فمنهم من يرى أن سعر الصرف هو عملية بيع العملة المحلية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الأخرى، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة التي تدفع للحصول على عدد من العملة الأجنبية (صيد، ٢٠١٣: ٢٣)، في حين هناك من يفسر سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا المفهوم على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (Baumol, 1998: 821).

ومما تقدم يمكن القول إن مفهوم سعر الصرف يمثل أداة لتسهيل المبادلات الدولية المختلفة وطرق تسويتها لذا فإن سعر الصرف يُعد أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلال التكاليف والأسعار الدولية من أجل تسهيل المعاملات الدولية وتسويتها، واستناداً لما سبق يمكن القول إن سعر الصرف يمثل حلقة الوصل للعلاقات الاقتصادية الدولية (عوض الله، ٢٠٠٤: ٧٦).

**ثانياً. أهداف سعر الصرف:** هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها سعر الصرف يمكن تمثيل أهمها من خلال الآتي (هجيره، ٢٠١٢: ٤١-٤٢).

١. **تنمية الصناعة المحلية:** يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الصرف لضمان تشجيع الصناعات المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يرفع من قدرة السوق المحلي على المنافسة الخارجية.

٢. **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية أو الفئات المحلية، إذ إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة في القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي وهذا يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للأجور والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

٣. **مقاومة التضخم:** إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض لمعدل التضخم المستورد من خلال زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، ويساهم انخفاض تكاليف الاستيراد في الأمد القصير إلى انخفاض التضخم المستورد.

**ثالثاً. أنواع سعر الصرف:** يمكن تمثيل أهم أنواع سعر الصرف من خلال الآتي (قدي، ٢٠٠٥: ١٠٤) (KENT, 1961: 32):

١. **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

٢. **سعر الصرف الحقيقي:** يستخدم كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف المتوازنة أو للقدرة التنافسية الدولية، يتم تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتداولة إلى الأسعار المحلية المقاسة بعملة مشتركة.

٣. **سعر الصرف الموازي:** هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق ولا يخضع لأي قوانين.

**رابعاً. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:** إن سعر الصرف يعد أحد أهم محددات المستوى النسبي لإصلاح الاختلالات التي تحصل لاقتصاد ما، إذ إن أي تغير في سعر الصرف سيؤثر على

تطورات القطاعات الاقتصادية، ويكون ذلك حسب نوعيه وحجم التغير في سعر الصرف، إذ تتخذ السلطات النقدية والمالية اجراءات تسعى من خلالها الى تصحيح الأوضاع الاقتصادية، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع، إذ يعد سعر الصرف من أكثر المقاييس التي تتم مراقبتها وتحليلها والتلاعب بها من قبل السلطات النقدية والمالية وهناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها (ال شبيب، ٢٠١١: ١٤٨)، (العامري، ٢٠٠١: ٣١)، (شكري وعوض، ٢٠٠٤: ٢٢٥)، (الغالي، ٢٠١١: ٦٧)، (خلف، ٢٠٠٤: ٢٥٦):

١. **عرض النقد:** تعد أحد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف، إذ إن الزيادة الحادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل سلع البلد أقل قدره تنافسيه وبالتالي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات وهو ما ينعكس سلباً على الميزان التجاري، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

٢. **ميزان المدفوعات:** يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين بلدان العالم والذي يعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ومن بين العوامل المؤثرة في سعر الصرف إذ يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف من خلال حالتي الفائض والعجز في الميزان فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية أكبر من الطلب على العملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، لذا فإن العلاقة تكون طردية، أما إذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الأجنبية أكثر من الطلب على العملة المحلية ما يعني أن قيمة العملة تنخفض حين يكون العجز مستمر في ميزان المدفوعات بسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية.

٣. **تغيرات أسعار الفائدة:** تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف من خلال جذبها لرأس المال الأجنبي، لأن رأس المال المعد للإقراض يكون حساس تجاه التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، فكما هو معلوم أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان قليلة رأس المال وسينخفض في البلدان كثيفة رأس المال وعلى هذا الأساس فإن رأس المال المعد للإقراض سينتقل من البلدان قليلة رأس المال كون أسعار الفائدة في هذه البلدان تكون مرتفعة، إذ إن انخفاض عرض النقد لبلد ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لذلك البلد هذا يعني انتقال رؤوس الأموال من الدولة الثانية ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة الأولى ذات سعر الفائدة المرتفع وزيادة الطلب على عملة الدولة الأولى مقارنة بالعرض منها، وبالتالي فإن أي زيادة تحدث في أسعار الفائدة الحقيقية يساهم بشكل واضح في انتقال رأس المال من الخارج إلى الداخل الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية.

٤. **معدل التضخم:** إن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها من قبل اغلب الاقتصادات، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عمله أجنبييه مقابله لها لذا فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يعمل على زياده الواردات وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على خفض الصادرات فضلاً عن انخفاض عرض النقد الاجنبي الأمر الذي يدفع

سعر الصرف إلى الارتفاع، ويترتب على ذلك زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري للدولة) ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته.

٥. **الميزان التجاري:** تؤثر الصادرات والواردات على سعر الصرف وذلك من خلال التغيرات في قيمة الصادرات والواردات ففي حالة زيادة الصادرات فإنها تؤدي إلى رفع قيمة العملة، أما في حالة انخفاضها فلا تؤثر بالزيادة في قيمة العملة أي إن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة العملة تكون عكسية، ومن ناحية أخرى في حالة انخفاض الواردات فإنها تقلل من قيمة العملة، ولكن في معظم الحالات عندما تزيد الصادرات تنخفض الواردات والعكس صحيح، وعليه فإن العلاقة بين الواردات وقيمة العملة تكون طردية (Crowover, 1996: 785).

**سادساً. مفهوم الميزان التجاري وأهميته ووظائفه:** يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما خلال مدة زمنية معينة، ويكون الميزان التجاري ايجابياً يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، وهذا يعني أن البلد يتمتع باقتصاد مستقر، أما في حالة كون الميزان التجاري سلبياً هذا يعني أن البلد لا يصدر بالقدر (زيارة ودعدوش، ٢٠١٩: ٣٣٥).

ويقصد به أيضاً "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخداماً حالياً" (بريهي وكشيش، ٢٠١٧: ٣٢٢)، كما عرف أيضاً هو أحد مكونات ميزان المدفوعات للبلد الذي يتضمن السلع والخدمات أو المنظورة سواء كانت مستوردة أو مصدرة، كذلك ينظر إلى الميزان التجاري بأنه عبارة عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة، ويمكن التعبير عنه من خلال المعادلة أدناه (العبدلي ورشيد، ٢٠١٦: ٣٣٨):

$$(TP = X - M)$$

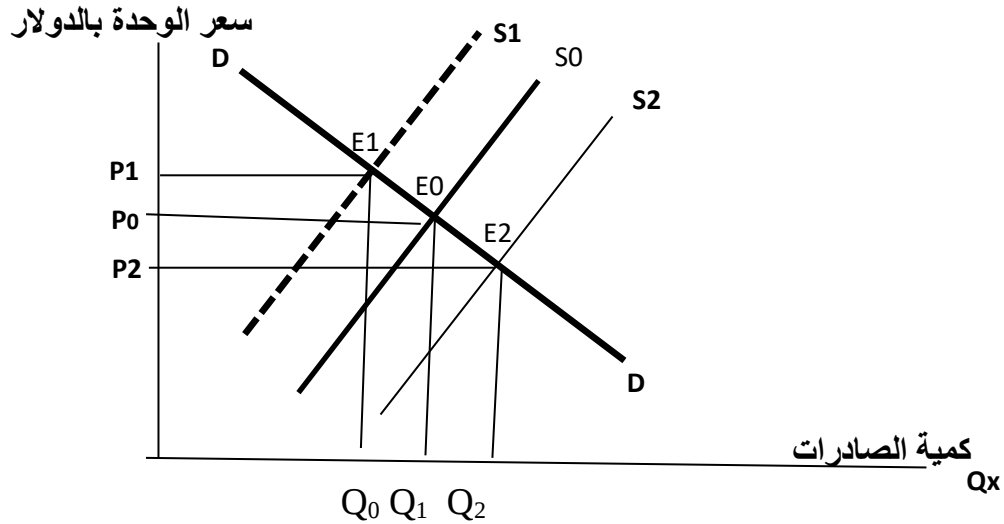
ويشكل الميزان التجاري (trade balance) جزء من ميزان المدفوعات وينطوي مع ميزان الخدمات ليشكل الحساب الجاري ويتكون من قيد مزدوج يحتوي على جانبين أحدهما الجانب الدائن (Creditor) وهو الجانب الذي يتضمن تدفق المدفوعات من الخارج التي تدخل ضمن الحساب الدائن (+)، أما الجانب الآخر هو المدين (debtor) وهو الحساب الذي يتضمن التزامات وتدفق المدفوعات إلى الخارج وتمثله الاستيرادات (-).

وتبرز أهمية الميزان التجاري في إجمالي الصادرات والواردات من السلع، مما يسمح بقياس القدرة التنافسية للدولة مقابل منافسيها، إذ يشير الميزان التجاري الإيجابي (X-M)، على سبيل المثال إلى أن الصناعة فعالة للغاية، أي إن الشبكة التجارية فعالة بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك يشير الميزان التجاري السلبي المستمر إلى وجود عجز هيكلية نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصادرات وكل دولة تحاول تحقيق فائض في الميزان التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة توازن، عندما تتحقق حالة التكافؤ بين واردات البضائع مع الصادرات السلعية للبلاد (الفتلاوي، الزبيدي، ٢٠٠٩: ٢٦٢).

وان المكونات الأساسية للميزان التجاري هي (العيساوي، ٢٠٠٨: ٢٣٦):

١. **الميزان التجاري السلعي:** ويسمى ميزان التجارة المنظورة، ويشمل كافة السلع والخدمات المنظورة (صادرات وواردات) التي تعبر الحدود.

٢. **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين ودخول العمل وعوائد رأس المال).
  - سابعاً. **وظائف الميزان التجاري:** للميزان التجاري وظائف عدة أهمها (عجيمة، ٢٠٢٢: ٧٤):
    ١. يقدم بيانات هامة عند ارتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم.
    ٢. يفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري.
    ٣. يوضح كمية الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية.
    ٤. يوضح العجز أو الفائض من السلع الإنتاجية داخل الدولة خلال الفترة الزمنية التي تكون عادةً سنه.
- بما أن الميزان التجاري يتكون من صادرات وواردات البلد من السلع والخدمات لذا سيتم التعرف على مفهوم الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف بأنها جميع السلع والخدمات وأصول رأسمالية التي تباع إلى بلدان خارجية من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية، وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، أو هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج أي بمعنى الجزء المباع إلى العالم الخارجي والذي يمثل طلب على الناتج الوطني. أما الواردات فهي جميع السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الدول المنتجة لها، إذ إن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، أو بمعنى آخر هي عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل والانفاق لأنها تعني إحلال المنتجات الأجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي. وبالتالي تتبعه الاقتصاد إلى الخارج لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني ويتم تسجيل حركة الواردات من الدولة وإليها من السلع في حساب مدين (يونس، ٢٠١٥: ١٤٢).
- ثامناً. أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات:** تؤدي الزيادة في تغيرات أسعار الصرف إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ تشير الزيادة في تقلبات أسعار الصرف إلى وجود بيئة غير مواتية لسياسات الدولة الاقتصادية، وبهذا يمكن أن يكون تأثير تغيرات سعر الصرف تأثيراً إيجابياً أو سلبياً، إذ يسهم تغير سعر الصرف في إجراء تغييرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية (الوكيل، ٢٠٠٦: ٤)، وتؤثر هذه التقلبات في الصادرات، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى زيادة الصادرات عن طريق جعل أسعار السلع المحلية أكثر رخصاً بالنسبة إلى أسعار السلع الأجنبية، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فيؤدي إلى تخفيض الصادرات لأن الأسعار المحلية ستكون أكثر غلاء موازنة بالسلع الأجنبية (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٢٧٤). ويمكن توضيح أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات عن طريق الشكل رقم (١):



الشكل (١): أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات

المصدر: الوكيل، نشأت نبيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٥.

إذ إن:

$Q$ : تمثل كمية الصادرات.

$P$ : تمثل سعر الصادرات.

$D$ : تمثل دالة الطلب على الصادرات (ثابتة).

$S$ : تمثل دالة عرض الصادرات.

$E$ : تمثل نقطة توازن.

يلاحظ من خلال الشكل البياني (١) أن  $(P_0)$  و  $(E_0)$  تمثل نقاط توازن فعند (انخفاض سعر الصرف الأجنبي)  $(P_1$  إلى  $P_0)$  فإن دالة عرض الصادرات  $(S)$  ستتحرك إلى اليسار إلى  $(S_1)$  مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات من  $(Q_0$  إلى  $Q_1)$  وبذلك تتحدد نقطة توازن جديدة  $(E_1)$ . إما في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف)  $(P_0$  إلى  $P_2)$  فإن دالة عرض الصادرات  $(S)$  ستتحرك إلى اليمين  $(S_2)$  مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من  $(Q_0$  إلى  $Q_2)$  وبذلك تتحدد نقطة توازن جديدة  $(E_2)$ .

### المبحث الثالث: تحليل إثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في

#### العراق للمدة (2004-2020)

أولاً. تحليل تطور العلاقة بين سعر الصرف والصادرات العراقية: وقبل البدء في وصف تطوير العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والصادرات العراقية، تجدر الإشارة إلى أن الأحادية للاقتصاد العراقي جعلته اقتصاداً ربيعياً من الدرجة الأولى، إذ إن الاعتماد على الموارد النفطية أسهمت إلى حد كبير في خلق عدد من المشكلات التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العراقي التي تتمثل في حدوث خلل كبير وتشويه في الهيكل القطاعي وعدم وجود البنية التحتية الاستراتيجية، التي تعد واحدة من أكثر المتطلبات المهمة لتدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وجذبها على حد

سواء، وإن ما يؤكد هذا هو أن نسبة الصادرات النفطية بلغت أكثر (90%) من إجمالي الصادرات العراقية (داغر ومعارج، ٢٠١٥: ٢٧٥).

ولما كان أكبر حجم من إجمالي الصادرات هو صادرات النفط، إذ إنها تشكل أكثر من (95%) من إجمالي الصادرات العراقية، ولأن أسعار النفط تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على النفط في السوق العالمية، فلن يكون لتقلبات سعر صرف الدولار أمام الدينار تأثير كبير على أسعار النفط، وعلى هذا الأساس تم اعتماد الصادرات غير النفطية في تحليل العلاقة الكمية وتقديرها بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري (الجبوري، ٢٠١٧: ١٩٠) وذلك من خلال الجدول رقم (١٣) والشكل رقم (١٤):

يؤثر سعر الصرف على الصادرات ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب على العملة المحلية وزيادة صادرات الدولة) وتخفيض حجم الاستيرادات من الخارج، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية (الشمرى، ٢٠١٦: ٢٣) ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (١) الآتي:

الجدول (١): تطور العلاقة بين سعر الصرف والصادرات العراقية للمدة (2004-2020)  
(مليون دولار)

| السنة | سعر الصرف في السوق الرسمي | سعر الصرف في السوق الموازي | قيمة إجمالي الصادرات | قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية |
|-------|---------------------------|----------------------------|----------------------|----------------------------------|
| 2004  | 1453                      | 1454                       | 17810                | 110                              |
| 2005  | 1469                      | 1472                       | 23697                | 118                              |
| 2006  | 1467                      | 1475                       | 30522                | 230                              |
| 2007  | 1255                      | 1267                       | 39590                | 175                              |
| 2008  | 1193                      | 1203                       | 63726                | 265                              |
| 2009  | 1170                      | 1182                       | 44275                | 260                              |
| 2010  | 1170                      | 1185                       | 51764                | 174                              |
| 2011  | 1170                      | 1196                       | 79681                | 221                              |
| 2012  | 1166                      | 1233                       | 94209                | 296                              |
| 2013  | 1166                      | 1232                       | 89769                | 214                              |
| 2014  | 1188                      | 1214                       | 83981                | 182                              |
| 2015  | 1190                      | 1247                       | 51327                | 191                              |
| 2016  | 1190                      | 1275                       | 41298                | 90                               |
| 2017  | 1190                      | 1258                       | 57559                | 215                              |
| 2018  | 1190                      | 1209                       | 86360                | 125                              |
| 2019  | 1190                      | 1196                       | 81585                | 485                              |
| 2020  | 1190                      | 1234                       | 46829                | 156                              |

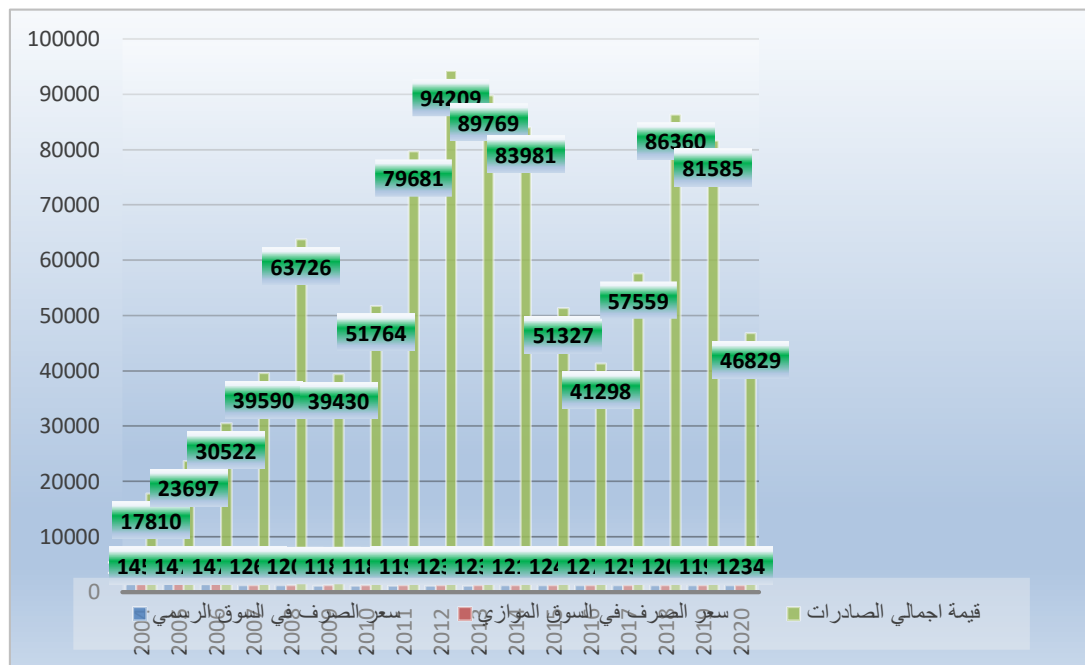
المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة للمدة (2004-2020).

يلاحظ من الجدول رقم (١) أثر تقلبات سعر الصرف (الرسمي والموازي) في الصادرات فقد شهد سعر الصرف الرسمي والموازي ارتفاعاً مستمراً في السنوات (2004 و2005 و2006) اما بالنسبة للصادرات فقد شهدت ارتفاعاً واضحاً في تلك السنوات فقد بلغت (17810) مليون دولار عام (2004) واستمرت بالارتفاع لتبلغ (30522) مليون دولار في عام (2006) واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (63726) مليون دولار عام (2008) بالرغم من انخفاض سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي الذي بلغ (1193) دينار و(1203) دينار على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وكما بينا سابقاً أن الصادرات النفطية تحتل المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات العراقية.

أما في عام (2009) فقد شهد سعر الصرف انخفاضاً طفيفاً، وكذلك انخفاض قيمة الصادرات التي بلغت (39427) مليون دولار بعد أن كانت (63726) مليون دولار عام (2008) ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية عام (2008) التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام ومن ثم انعكاسها على قيمة إجمالي الصادرات العراقية.

أما السنوات (2010 و2011 و2012) فقد شهدت ارتفاعاً واضحاً في سعر الصرف الموازي وقيمة إجمالي الصادرات إذ بلغت (94209) مليون دولار عام (2012) بسبب الخروج من الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2009 وتعافي أسعار النفط الخام العالمية مما أدى إلى زيادة قيمة إجمالي الصادرات، ثم تراجعت قيمة إجمالي الصادرات حتى بلغت (41298) مليون دولار عام (2016) عند سعر صرف مواز بلغ (1275) دينار ويمكن إرجاع ذلك إلى انهيار الوضع الأمني في بعض المحافظات العراقية وتدمير البنى التحتية وكذلك انخفاض أسعار النفط الخام.

في حين شهدت المدة (2017-2020) تذبذباً واضحاً في كل من سعر صرف الموازي وقيمة إجمالي الصادرات فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات (57559) مليون دولار عام (2017) ثم ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات إلى (86360) مليون دولار عام (2018) عند سعر صرف مواز (1209) دينار، أما في عام (2019) فقد تراجع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1196) دينار والذي اقترن بتراجع نسبي في قيمة إجمالي الصادرات إذ بلغت (81585) مليون دولار واستمرت بالتراجع لتصل إلى (46810) مليون دولار عام 2020 عند سعر صرف مواز بلغ (1234) دينار ويعود سبب انخفاض قيمة إجمالي الصادرات إلى انخفاض أسعار النفط الخام العالمية بسبب حدوث جائحة كورونا. أما فيما يخص سعر الصرف الرسمي فقد شهدت استقراراً نسبياً للمدة (2010-2020) فإن الشكل رقم (٢) توضح تطورات العلاقة بين سعر الصرف والصادرات في العراق للمدة (2004-2020) وكما يأتي:



الشكل (٢): تطور العلاقة بين سعر الصرف والصادرات في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

### المبحث الرابع: تقدير وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والصادرات في العراق خلال مدة الدراسة

اولاً. نتائج قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الصرف والصادرات غير النفطية للمدة (2004-2020): يهدف هذا المحور إلى عرض وتحليل النتائج المعيارية التي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9) لتحديد أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق من خلال وصف النموذج القياسي، وتحليل الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية من متغيرات النموذج، واستخدام منهجية التكامل المشترك المناسبة لتقدير توازن العلاقة على المدى القصير والطويل وكما في الجدول رقم (٢).

الجدول (٢): متغيرات الدراسة

| وحدة القياس | الرمز | الدلالة              | المتغير | التوصيف |
|-------------|-------|----------------------|---------|---------|
| ألف دينار   | Ex    | سعر الصرف            | X1      | مستقل   |
| مليون دولار | X     | الصادرات غير النفطية | y       | تابع    |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على (Eviews9).

وبناء على التحليل الاقتصادي للدراسة فإنه يمكن صياغة الانموذج القياسي لتوضيح تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق وفق العلاقة الدالية الآتية:

$$Y_i = a + b_1 X_1 + u_i$$

إذ يرمز (Y) الى المتغير التابع (الصادرات غير النفطية)، أما (X1) فهو يشير إلى المتغير المستقل (سعر الصرف)، وتمتد فترة الدراسة للمدة من (2004-2020)، وهي مدة قليلة لا تكفي لتطبيق طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج

(Eviews9) الاصدار العاشر الذي يعطي امكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية، إلى جانب تحويل البيانات إلى الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الاحصائية.

١. **نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث:** سنقوم باختبار سكون متغيرات البحث باستخدام برنامج (Eviews9) من أجل معرفة هل إن المتغيرات مستقرة أو غير مستقرة أي هل أنها تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، إذ أصبح الكشف عن السكون للسلاسل الزمنية أمر ذو أهمية كبيرة جداً في تقدير النماذج القياسية وذلك من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير فضلاً عن أن السلاسل الزمنية الساكنة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها ومن ثم العودة إلى حالة التوازن في الاجل الطويل لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وهذه الاختبارات هي (ADF و PP) وبعد اجراء أحد هذه الاختبارات وهو (pp) حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول رقم (٣):

الجدول (٣): نتائج اختبارات الاستقرار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاولي للبيانات

| (UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level                                                                               |             |         |         |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|---------|---------|
|                                                                                                                   |             | LOG_X   | LOG_EX  |
| With Constant                                                                                                     | t-Statistic | -2.9935 | -1.9310 |
|                                                                                                                   | Prob.       | 0.0406  | 0.3164  |
|                                                                                                                   |             | **      | n0      |
| With Constant & Trend                                                                                             | t-Statistic | -2.8347 | -1.4720 |
|                                                                                                                   | Prob.       | 0.1905  | 0.8295  |
|                                                                                                                   |             | n0      | n0      |
| Without Constant & Trend                                                                                          | t-Statistic | -0.4870 | -0.7110 |
|                                                                                                                   | Prob.       | 0.5014  | 0.4051  |
|                                                                                                                   |             | n0      | n0      |
| Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***)Significant at the 1%. and (no) Not Significant |             |         |         |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع. نجد من نتائج الجدول رقم (٣) أن المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الأصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبار (pp)، وبما أنه جميع المتغيرات غير مستقرة، فتم أخذ الفرق الاول لها كما في الجدول رقم (٤)

الجدول (٤): نتائج اختبارات الاستقرار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

| (UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level |             |          |           |
|-------------------------------------|-------------|----------|-----------|
|                                     |             | d(LOG_X) | d(LOG_EX) |
| With Constant                       | t-Statistic | -4.1956  | -3.4310   |
|                                     | Prob.       | 0.0014   | 0.0133    |
|                                     |             | ***      | **        |
| With Constant & Trend               | t-Statistic | -4.2577  | -3.6409   |
|                                     | Prob.       | 0.0064   | 0.0339    |
|                                     |             | ***      | **        |

| (UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level                                                                                  |             |          |           |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|----------|-----------|
|                                                                                                                      |             | d(LOG_X) | d(LOG_EX) |
| Without Constant & Trend                                                                                             | t-Statistic | -4.2240  | -3.4205   |
|                                                                                                                      | Prob.       | 0.0001   | 0.0009    |
|                                                                                                                      |             | ***      | ***       |
| Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant |             |          |           |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع.  
 نجد من نتائج الجدول رقم (٤) أن جميع البيانات أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات وحسب اختبار (pp)، وعند مستويات معنوية (10%، 5%، 1%) إذ كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم ( $H_0: B=0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1: B \neq 0$ ) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب أن البيانات قد استقرت عند الفرق الأول إلى جانب ذلك أن عدد المشاهدات قليل.

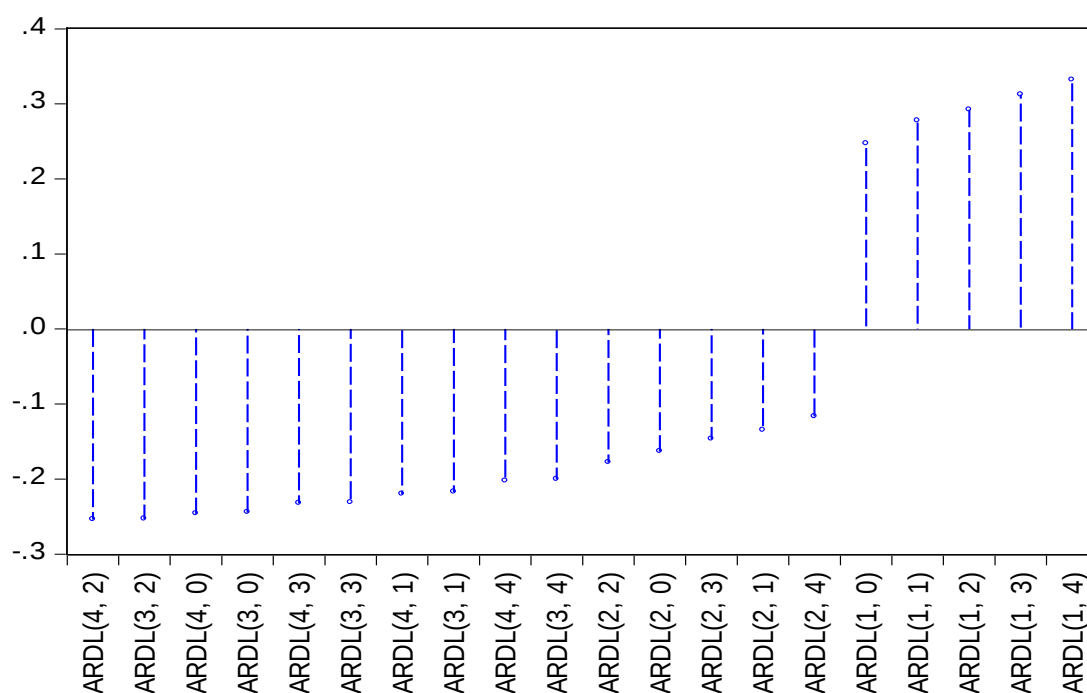
ثانياً. تقدير العلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020).  
 ١. التقدير الاولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول رقم (٥) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) لتحديد فترة الابطاء المثلى للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات الغير نفطية في العراق للمدة (2004-2020) وكما موضح في الجدول رقم (٥).  
 الجدول (٥): نتائج التقدير الاولي لنموذج بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)

| Dependent Variable: LOG_X  |             |                       |             |           |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Method: ARDL               |             |                       |             |           |
| Selected Model: ARDL(4, 2) |             |                       |             |           |
| Variable                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.*    |
| LOG_X(-1)                  | 1.163028    | 0.134921              | 8.620052    | 0.0000    |
| LOG_X(-2)                  | -0.291207   | 0.196689              | -1.48043    | 0.1443    |
| LOG_X(-3)                  | -0.141640   | 0.195762              | -0.72331    | 0.4724    |
| LOG_X(-4)                  | -0.187690   | 0.139393              | -1.34678    | 0.1836    |
| LOG_EX                     | 3.907453    | 2.692578              | 1.45114     | 0.1523    |
| LOG_EX(-1)                 | -9.546325   | 4.773613              | -1.99911    | 0.0504    |
| LOG_EX(-2)                 | 5.056681    | 2.610348              | 1.937168    | 0.0578    |
| C                          | 6.532339    | 3.354556              | 1.947304    | 0.0565    |
| R-squared                  | 0.811759    | Mean dependent var    |             | 5.235504  |
| Adjusted R-squared         | 0.788229    | S.D. dependent var    |             | 0.437000  |
| S.E. of regression         | 0.201101    | Akaike info criterion |             | -0.25350  |
| Sum squared resid          | 2.264731    | Schwarz criterion     |             | 0.016310  |
| Log likelihood             | 16.11361    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.147239 |
| Durbin-Watson stat         | 1.819140    |                       |             |           |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع.

يظهر لنا من نتائج الجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم (٣) أن نموذج (ARDL) الملائم هو (4,2) ARDL، لبيان العلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق وذلك تم وفق معيار (AIC) إذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذج وذلك لإعطائه أقل قيمة لهذا المعيار إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews9) إذ أشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق أنها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر، إذ يتبين أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (81%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي إن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (81%) وإن النسبة المتبقية والبالغة (19%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (1.81) وهذه القيمة تشير إلى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

Akaike Information Criteria



الشكل (٣): نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع.

٢. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والتمثل بـ (الصادرات غير النفطية) والمتغير المستقل المتمثل بـ (سعر الصرف) فلا بد من اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط الآتية:

أ. مقارنة قيمة احصاء (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية ( $F^*$ ) وضمن الحدود الحرجة فهناك حد أدنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل إن المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة (0) I(0) وحد اعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل إن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) I(1) ففي حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الأعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، أما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الأعلى والأدنى فإن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك.

ب. عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike)

للتعرف على تحركات الأجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج (ARDL) فإنه يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويمكن بيان نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق من خلال الجدول رقم (٦):

الجدول (٦): اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق

| Test Statistic        | Value    | K        |
|-----------------------|----------|----------|
| F-statistic           | 12.32181 | 1        |
| Critical Value Bounds |          |          |
| Significance          | I0 Bound | I1 Bound |
| 10%                   | 4.04     | 4.78     |
| 5%                    | 4.94     | 5.73     |
| 2.5%                  | 5.77     | 6.68     |
| 1%                    | 6.84     | 7.84     |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع. تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق الموضحة في الجدول رقم (٦) أعلاه أن قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت نحو (12.32) أي أكبر من قيمة الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

٣. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل: بعد اجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التفسيري والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الاجلين القصير والطويل لمعاملات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر من خلال الجدول رقم (٧) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق وكما يأتي:

الجدول (٧): نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الأجل والطويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)

| Variable                                     | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| D(LOG_X(-1))                                 | 0.620537    | 0.111838   | 5.548512    | 0.0000 |
| D(LOG_X(-2))                                 | 0.329330    | 0.132078   | 2.493448    | 0.0156 |
| D(LOG_X(-3))                                 | 0.187690    | 0.139393   | 1.346478    | 0.1836 |
| D(LOG_EX)                                    | 3.907453    | 2.692578   | 1.451194    | 0.1523 |
| D(LOG_EX(-1))                                | -5.056681   | 2.610348   | -1.937168   | 0.0578 |
| CointEq(-1)                                  | -0.457509   | 0.094048   | -4.864621   | 0.0000 |
| Cointeq = LOG_X - (-1.2725*LOG_EX + 14.2781) |             |            |             |        |
| Long Run Coefficients                        |             |            |             |        |

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| LOG_EX   | -1.272523   | 0.863136   | -1.474301   | 0.1460 |
| C        | 14.278050   | 6.157414   | 2.318839    | 0.0241 |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع.

من نتائج الجدول رقم (٧) نجد الآتي:

أ. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنه طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (-0.45) من الزمن.

ب. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي ضعيف بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية بالرغم من زيادة سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي، فإنه يلاحظ انخفاض حجم الصادرات غير النفطية، ويعزى ذلك إلى ضعف الجهاز الانتاجي في تغطية الطلب على السلع والخدمات إلى جانب ذلك أن أغلب الصادرات العراقية هي صادرات نفطية والتي لا تخضع الى تغيرات أسعار الصرف إذ تحدد أسعارها عالمياً وفق قوى العرض والطلب، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يشير إلى أن زيادة سعر الصرف ساهمت بشكل أو بآخر إلى انخفاض حجم الصادرات غير النفطية.

٤. الاختبارات القياسية المتعلقة بالأنموذج المستخدم: لضمان صحة ودقة الانموذج القياسي المستخدم عند تقدير العلاقة بين المتغير سعر الصرف والصادرات غير النفطية تم اجراء الاختبارات الآتية:

أ. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي (LM): من خلال هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول أدناه:

الجدول (٨): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس للتباين للعلاقة بين سعر الصرف

والصادرات غير النفطية

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: |          |                      |        |
|---------------------------------------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic                                 | 2.017372 | Prob. F (2, 54)      | 0.1429 |
| Obs*R-squared                               | 4.449466 | Prob. Chi-Square (2) | 0.1081 |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من خلال نتائج الجدول رقم (٨) يتضح أن انموذج (ARDL) خالي من مشكلة الارتباط

الذاتي لأن قيم (Prob.chi-Square & Prob.F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

ب. اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس (ARCH): من خلال هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان

الانموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس، والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول أدناه:

الجدول (٩): نتائج اختبار عدم ثبات التجانس للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية

| Heteroskedasticity Test: ARCH |          |                      |        |
|-------------------------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic                   | 0.035653 | Prob. F (1, 61)      | 0.8509 |
| Obs*R-squared                 | 0.036800 | Prob. Chi-Square (1) | 0.8479 |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع.

من خلال نتائج الجدول رقم (22) يتضح أن انموذج (ARDL) خالي من مشكلة عدم ثبات التجانس لان قيم (Prob.F و Prob.chi-Square) لا اختبار (F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة وهذا ما يؤيد صحة ودقة نتائج الانموذج المستخدم.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً. الاستنتاجات:

1. عدم اثبات الفرضية القائلة بأن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل وطردية بين سعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية.
2. أظهر الجانب التحليلي أن خفض أو رفع سعر الصرف الأجنبي لا يؤثر على حجم الصادرات النفطية كون أسعارها وكمياتها تحدد عالمياً وفقاً لقوى العرض والطلب، بينما يؤثر سعر الصرف الأجنبي على الصادرات غير النفطية.
3. اتجه الميزان التجاري العراقي إلى تحقيق فائض خلال مدة الدراسة بوجود الصادرات النفطية ويصبح الميزان التجاري العراقي في حالة عجز بدونها، وجاء هذا الفائض نتيجة رفع الحظر الاقتصادي وزيادة صادرات النفط الخام التي ارتفعت أسعارها في أسواق النفط العالمية مما انعكس ايجاباً على الميزان التجاري العراقي.
4. أثبتت نتائج التحليل القياسي أن بيانات المتغير المستقل والمتغيرات التابعة حققت صفة السكون عند الفرق الأول لكل المتغيرين وفق اختبارات جذر الوحدة لـ (P.P) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2)I، مما استوجب استخدام انموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

#### ثانياً. التوصيات:

1. وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والاستيرادات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات النهائية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وإرساء دعائم اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر دخل أخرى إلى جانب النفط.
2. العمل على تشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة لتنمية الصادرات غير النفطية وتخفيض فاتورة الاستيراد بما سيعزز قيمة الدينار العراقي ويعيد توازن الميزان التجاري العراقي.
3. وضع رقابة صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي وذلك بهدف المحافظة على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج يؤدي وتقليل الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي من خلال تجنب لجوء المتعاملين الطبيعيين أو القانونيين إلى السوق الموازية للصرافة طالما أن هناك البديل الأفضل والمضمون هي القنوات الرسمية والمتمثلة (مزايا العملة).
4. تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي في الوقت الحاضر على موارد النفط إلى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة تسهم في تحسين الميزان التجاري للبلد من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات.

## المصادر

## أولاً. المصادر العربية:

١. صيد، امين، (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
٢. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم، الزبيدي، حسن لطيف كاظم، (٢٠٠٩)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٣. عجيمة، محمود عبد العزيز، (٢٠٠٣)، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر.
٤. ال شبيب، دريد كامل، (٢٠١١)، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الأردن.
٥. يونس، محمود، (٢٠١٥)، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر.
٦. قدي، عبد المجيد، (٢٠٠٥)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
٧. شكري، ماهر كنج، وعوض، مروان، (٢٠٠٤)، المالية الدولية، دار حامد، عمان.
٨. الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، (٢٠١١)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقاته، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.
٩. عوض الله، زينب حسين، (٢٠٠٤)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة.
١٠. هجير، عبد الجليل، (٢٠١٢)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.
١١. العيساوي، عبد الكريم جابر، (٢٠٠٨)، التمويل الدولي مدخل حديث، دار الكتب والوثائق، الطبعة الاولى، بغداد.
١٢. العامري، محمد علي إبراهيم، (٢٠٠١)، الاساس النظري لسوق الصرف الاجنبي وسعر الصرف الاجنبي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد (١)، العدد (١).
١٣. الوكيل، نشأت نبيل، (٢٠٠٦)، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر.
١٤. الجبوري، مهدي سهر، وآخرون (٢٠١٧)، نمذجة وتحليل السياسة المالية في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للمدة (٢٠١٥-١٩٩٠)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (٦)، العدد (٢١).
١٥. زيارة، رحيم حسوني، ودعدوش، علي عبد الكاظم، (٢٠١٩)، تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة، (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٥)، العدد (١١٤).
١٦. العبدلي، سعد عبد نجم، ورشيد، هبة سعد، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة، (١٩٨٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٢)، العدد (٨٩).
١٧. الشمري، مايج شبيب، (٢٠١٦)، رؤية مستقبلية لتنويع مصادر الدخل في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (٢٣).

١٨. علاوي، سيماء محسن وشهاب، سميرة فوزي، (٢٠١٦)، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) مجلة الدنانير، العدد التاسع.
١٩. داغر، محمود محمد محمود، ومعارج، حسين عطوان مهوس، (٢٠١٥)، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة، (٢٠٠٤-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (٢١) العدد (٨٤).
٢٠. بريهي، فارس كريم وكشيش، ميس عبد الأمير، (٢٠١٧)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٢٣)، العدد (١٠١).
٢١. عبد الحميد، شهاب محمد، (٢٠١٦)، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠١٥، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مج ١٠٧، ع ٥٢١.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Baumol, William J., (1998), economic principles and policy seventh edition the pryden press New York university.
2. R.P. KENT, (1961), Money and Banking Holt Rinehart and WInstan, INC.4TH ED. NEW YORK.
3. Crownover, Collin, (1996), Testing for absolute purchasing power parity (UK: Journal of international Money and Finance.